مقابلة

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

# الدور الرقابي للجنة الشؤون الخارجيّة علامة: نراقب الحكومة عبر الوزير

**شكلت مجموعة من العناوين في الاونة الاخيرة محور تحرك داخلي وخارجي، لاسيما ما يتعلق بملف النازحين السوريين الذي يعتبر من القضايا القليلة التي يجمع عليها اللبنانيون، لجهة ضرورة ايجاد حل لها. كذلك، فان الحرب في غزة وتطوراتها في جنوب لبنان والدعوة الى تطبيق القرار 1701 دفعت باطراف محليين وخارجيين الى التحرك تحت هذا العنوان**

لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في مجلس النواب هي المعنية بالحراك الخارجي تجاه لبنان، لاسيما وان زيارات لعدد من المسؤولين قد حصلت ولم تتم دعوة اللجنة الى جلسة او اجتماع لمواكبة هذه اللقاءات التي بحثت في ملفات مهمة، بدءا من القرار 1701، مرورا بملف النزوح السوري، وصولا الى ملف تمويل الاونروا. علما ان اللجنة كانت السباقة الى عقد ورشة عمل استمرت نحو 15 شهرا، نتجت منها مجموعة من التوصيات التي رفعتها الى الحكومة حول ملف النزوح السوري، كما زار وفد منها العاصمة البلجيكية بروكسل وعقد سلسلة اجتماعات مع برلمانيين في البرلمان الاوروبي لهذه الغاية.

"الامن العام" ناقشت مع رئيس اللجنة النائب الدكتور فادي علامة محاولات تغييب دورها في عملية المواكبة والرقابة على اعمال الحكومة من جهة، والاطلاع على تفاصيل وحيثيات المباحثات التي تجري مع الوفود والشخصيات الدولية.

■ واكبتم منذ فترة كلجنة ملفات اساسية ومهمة على المستوى الوطني، لكن لوحظ نوع من تغييب لدور اللجنة في الاونة الاخيرة في شأن زيارات عدد من الموفدين والمسؤولين الدوليين، لماذا؟

□ لا يمكننا القول بأن هناك تغييبا لدور اللجنة، ففي العادة اذا كان هناك وفد رسمي خارجي وطلب موعدا من اللجنة، نلتقي معه طبعا ونستقبل الوفد ونجتمع به. كما اننا كلجنة نطلب مواعيد من سفراء وشخصيات تكون في زيارة لبنان، ومن المرات القليلة التي تكون فيها زيارات رسمية للحكومة او للوزراء وتتم دعوة اللجنة للمشاركة في هذه اللقاءات. نحن لم نطلب، لكن لم تتم دعوتنا لا من الحكومة ولا من الوزارة المعنية، لاننا نحن نلخص عادة ونتابع ما يكون بين ايدينا وامام اللجنة مع وزير الخارجية الذي ندعوه كلجنة الى لقاءات واجتماعات خاصة لاستيضاح مواقف الحكومة وغيرها من الامور. هذه طبيعة عمل اللجنة عادة، وقد سبق وعقدنا جلسات استماع وشرح وتوضيح من وزير الخارجية والمغتربين في اكثر من ملف من الملفات المهمة، خصوصا عندما يقوم الوزير بجولات وزيارات خارجية ويلتقي مسؤولين دوليين لمناقشة قضايا مهمة كموضوع النزوح السوري وانعكاساته على الوضع الداخلي اللبناني، ومسائل مرتبطة بالعدوان الاسرائيلي على لبنان والجنوب خصوصا، وانتهاكه للقرار 1701.

■ لماذا لم تعقد اللجنة جلسة خاصة للاطلاع من الحكومة على نتائج زيارة الرئيس القبرصي وما تلاها في شأن ملف النازحين السوريين؟

□ صحيح اننا لم نعقد اجتماعا خاصا للجنة في شأن هذا الملف، لكننا التقينا كلجنة مع رئيس الحكومة عبر وفد منها وضمن موعد رسمي في السرايا. كان محور الحديث ملف النزوح وما الذي يجب القيام به من وجهة نظرنا، وقد وضعنا الرئيس ميقاتي في اجواء ما جرى مع الرئيس القبرصي خلال زيارته الاولى وما الذي كان يجري تحضيره للزيارة الثانية بالتنسيق والتعاون مع المفوضية الاوروبية. كلجنة، كنا على اطلاع على طبيعة العمل الذي سيحصل. كذلك، فان موضوع النزوح كان ولا يزال محور نشاط وتحرك اللجنة في شتى الميادين. فقد سبق ان قدمنا خلال زيارة وفد من اللجنة الى بروكسل، واثناء كل اللقاءات التي اجريناها، تقريرا مفصلا عن واقع النزوح، وهو تقرير رسمي شرحنا فيه واقع النزوح واثره السلبي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والامني والديموغرافي، وتضمن التقرير ايضا التوصيات التي سبق واعدتها لجنة الشؤون الخارجية بعد دراسة هذا الملف على مدى 15 شهرا. اذا، اللجنة تواكب ملف النزوح منذ مدة بعيدة، وهي تنسق مع الحكومة عبر وزارة الخارجية لمواكبة اي جديد بهذا الملف او غيره من القضايا الاساسية ذات الطابع الدولي والاقليمي الذي يفرض تدخل لجنة الخارجية.

■ ماذا عن زيارة وزير الخارجية الفرنسي وما حكي عن ورقة فرنسية في شأن الوضع في الجنوب وتطبيق القرار 1701؟

□ ليست لدينا معطيات تفصيلية وواضحة حولها، لكن كل ما نعلمه في شأنها من خلال كلام سبق وابلغ فيه وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب اللجنة في جلسة سابقة بأن الورقة الفرنسية وكذلك الاميركية اصبحتا قريبتين من بعضهما البعض في موضوع تنفيذ او تطبيق القرار 1701. كان هناك مطلب للبنان بضرورة وجود جدول زمني للتطبيق في حال حصل وقف للعدوان والحرب في غزة، اما التفاصيل الفنية فلم تكن قد انجزت ولا يزال العمل عليها قائما ودولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري هو الذي يتابع هذا الملف شخصيا. سبق للجنة ان عقدت لقاء موسعا شارك فيه نحو 17 سفيرا في الفترة الاخيرة، وكان الهدف من هذا اللقاء بحث تطورات الوضع في الجنوب كما اثرنا ملف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة والموثقة لدى الامم المتحدة عبر قوات اليونيفيل التي ترفع تقارير مفصلة في هذه الاعتداءات التي لم تتوقف من قوات الاحتلال في خرقها للخط الازرق. كما جرى الرد والتوضيح حول الطروحات التي تتحدث عن الانسحاب الى ما بعد الليطاني من خلال التاكيد على ان ابناء القرى الحدودية الذين يتواجدون في قراهم لا يمكن ان نطلب منهم تركها ومغادرتها، وخلق ازمة نزوح داخلية نحن في غنى عنها في لبنان حيث تكفينا ازمة النزوح السوري التي نعاني منها. شددنا خلال هذا اللقاء على اهمية نقل موقف لبنان الى الدول المعنية، انطلاقا من ضرورة الضغط على اسرائيل ودعم الموقف اللبناني في المحافل الدولية لجهة وقف العدوان على غزة وعلى الجنوب، ووقف الخروقات الاسرائيلية للقرارات الدولية، لاسيما القرار 1701 البحرية والبرية والجوية والتي تعد بالالاف وتسبق المواجهات التي بدأت في الثامن من تشرين الاول الماضي، وضرورة احترام سيادة لبنان واستقلالها. كذلك تم التأكيد على ممارسة الدول الكبرى وخصوصا الدول الغربية الفاعلة، المزيد من الضغط والتدخل لكي لا تسمح لقادة وحكام اسرائيل بتوسيع حربها في المنطقة، وتاليا فان المواقف المعلنة في الحرص على لبنان واستقراره تقتضي خطوات فعالة ومؤثرة لتجنب المزيد من التوتروالتصعيد في المنطقة وخصوصا على الجبهة الجنوبية.

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

**"ملف النزوح عملت عليه اللجنة 15 شهرا"**

■ هل تعتقد ان اللجنة تقوم بدورها الرقابي لاعمال الحكومة وكيف يتم ذلك؟

□ نحن بين الحين والاخر ندعو وزير الخارجية الى اجتماعات للجنة، حيث يقدم شرحا وفقا للملفات، كموضوع الاونروا والقرار 1701 وملف النزوح والحرب في غزة وكل هذه المواضيع التي عملت عليها اللجنة في فترات مختلفة. بطبيعة الحال، يكون عمل اللجنة المتابعة والحوار مع وزيرالخارجية كونه الجهة والطرف المعني من الحكومة بمتابعة هذه الملفات. هذا ما اوجد نوعا من التعاون والانسجام مع الوزير، خصوصا وان حكومة تصريف الاعمال تكون اخف انتاجية من الحكومة العادية، لكننا نتجاوز هذا الامر من خلال علاقة التعاون القائمة بيننا وبين الوزير منذ مدة. دورنا كلجنة برلمانية يقتصر على المواكبة والتنسيق مع الحكومة ووزارة الخارجية من اجل توحيد الموقف الرسمي تجاه ما يجري من عدوان على لبنان واللبنانيين جنوبا، وتاليا توحيد الخطاب تجاه الموفدين الدوليين الذين يزورون لبنان ونلتقي بهم كلجنة شؤون خارجية.

■ ما هي الخطوات التي يمكن ان تقوم بها اللجنة في المرحلة المقبلة في معزل عن واقع الحكومة كتصريف اعمال؟

□ هناك عمل حثيث ومتابعة مع مجموعة watch group human التي تعمل على كل ما له علاقة بانتهاكات حقوق الانسان وضرورة تطوير القوانين الدولية وتعديلها في هذا الاتجاه. كما نتابع ما اذا كان لبنان يستطيع القيام بأي عمل في شأن نتائج العدوان الاسرائيلي على الجنوب والاضرار التي حصلت وتكبدها لبنان الرسمي والشعبي، خصوصا في الممتلكات والمزروعات. واذا كانت هناك شكاوى كيف يمكن تقديمها، ووفق اي صيغ وامام اي محاكم دولية، بالتعاون مع الوزارات المختصة. كما نتابع عبر اللجنة موضوع الاونروا، حيث سنعقد لقاءات للتاكد من ان مسألة التمويل لهذه المؤسسة والمنظمة الدولية ستكون مؤمنة. كذلك هناك تقرير سيتم عرضه ومناقشته مع مديرة الاونروا في لبنان الدكتورة دوروثي كلاوس، من اجل ان تشرح لنا نتيجة هذا التقرير وكيف تقوم الاونروا بالتعويض عن النقص في التمويل من مصادر اخرى. نعمل ايضا على ترتيب لقاءات مع البعثات الديبلوماسية وفقا للنطاق الجغرافي لهذه البعثات، كسفراء اميركا اللاتينية واوروبا والدول العربية، ودعوتهم الى مجلس النواب لعقد لقاءات معهم من اجل اطلاعهم على حجم الدمار الحاصل في الجنوب نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية وعلى كلفة اعادة الاعمار. هذا طبعا من ضمن الديبلوماسية البرلمانية والتنموية والاقتصادية التي نسعى الى القيام بها في انتظار ان تحل مسألة الشغور الرئاسي ويكون اصبح لدينا رئيس جمهورية وحكومة فاعلة تستطيع القيام بما هو مطلوب منها.